

المحتلة لا يجوز اطلاقاً تجاهلها، كرسد مبالغ لدعم البلديات، ومشاريع الاسكان، ومشاريع المياه، ومشاريع التصنيع وغيرها، ومن ضمن هذه المشاريع انشاء مصنع للحمضيات في قطاع غزة مثلاً. كما اتخذت اللجنة مؤخراً قراراً بدفع رواتب شهرية للموظفين الذين يتقاضون راتباً واحداً داخل الضفة الغربية، فضلاً عن اجراءات لتثبيت صمود الخريجين داخل الارض المحتلة. هذه القضايا يجب ألا تغفلها، ولاشك أن العدو أيضاً لا يغفلها، بدليل أنه اتخذ مؤخراً قراراً بمنع كافة مشاريع الاسكان، وخصوصاً في منطقة القدس. ولكن عندما نسجل هذه المشاريع، فنحن أيضاً نسجل أننا بقدر ما نستفيد من هذه اللجنة، فإن حجم استفادة النظام الاردني أكبر من استفادتنا. لكننا، في النهاية، نحقق هدفاً وطنياً. وهو دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

كما يجب أن نطور عمل اللجنة. ولكن يجب أن نضع الضوابط أمامها بأن نعيد تشكيل الوفد حسب توصية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة، وأن نحاول تقنين حجم استفادة الاردن منها، ونناضل لالغاء الدور الاردني في هذه اللجنة واعادته إلى ماكان عليه قبل قمة بغداد، وهو دور تنسيقي صرف. فقبل قمة بغداد، لم يكن للاردن أي حق في أن يتدخل في رصد أي مبلغ من مبالغ دعم صمود أهلنا داخل الأرض المحتلة.

وتبقى ملاحظة أخيرة: ان قمة بغداد رصدت ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود أهلنا داخل الارض المحتلة، وقد طلبت اللجنة من قمة عمان الأخيرة رفع المبلغ إلى حوالي ٤٦٠ مليون دولار. وحتى الآن، لم يتم رفع هذا المبلغ. ولاشك أن هذا المبلغ لايفي إلا بجزء ضئيل جداً من حاجات أهلنا، الأمر الذي يتطلب من اللجنة التنفيذية أن تمارس ضغوطاً على الدول النفطية خصوصاً لمضاعفة حجم الدعم لأهلنا داخل الأرض المحتلة.